أنباء مصرية

الرئيس المصري مستقبلاً الراعي في القاهرة: حريصون على استقرار وأمن لبنان الشقيق

السيسي يوجّه بحزمة إجراءات للتخفيف عن المواطنين

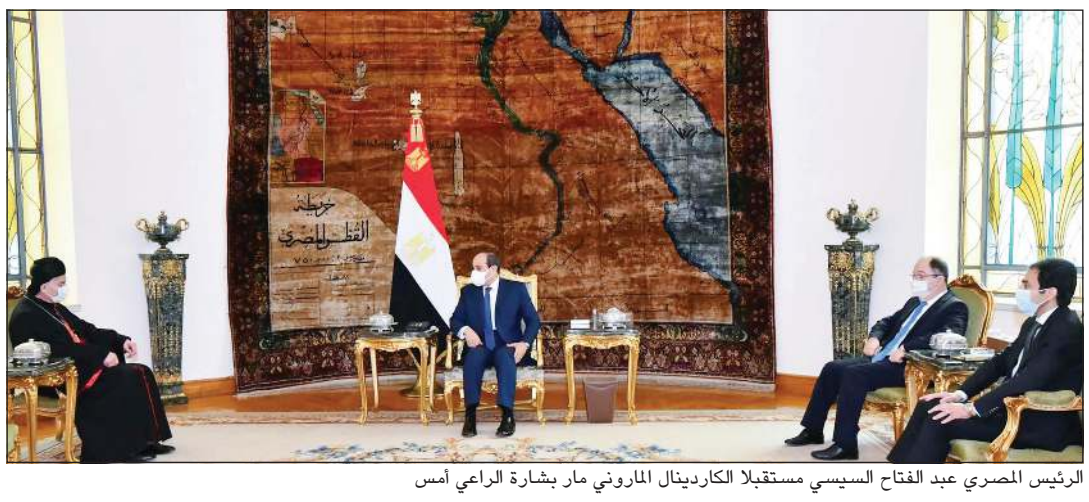
الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي مستقبلا الكاردينال الماروني مار بشارة الراعي أمس

خديجة حمودة ووكالات

وجه الرئيس عبدالفتاح السيسي الحكومة بضرورة الإعداد الفوري لحزمة من الإجراءات المالية والحماية الاجتماعية لتخفيف آثار التداعيات الاقتصادية العالمية على المواطن المصري. جاء ذلك خلال اجتماع الرئيس عبدالفتاح السيسي، امس مع د.مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، ود.محمد معيط وزير المالية، ونيفين القباج وزيرة التضامن الاجتماعي، وجمال عوض رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي، وأحمد كجوك نائب وزير المالية للسياسات المالية، ود.إيهاب أبوعيش نائب وزير المالية للخزانة العامة. وصرح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية السفير بسام راضي بأن الاجتماع تناول «استعراض مشروع موازنة العام المالي القادم 2022ـ2023».

من جهة اخرى، أكد السيسي اعتزازه بعمق العلاقات الوطيدة بين مصر ولبنان على المستويين الرسمي والشعبي، مشددا على حرص مصر على سلامة وأمن واستقرار لبنان، وتحقيق المصالح الوطنية اللبنانية، وتجنيب لبنان مخاطر الصراعات في المنطقة، وذلك في إطار الاهتمام المصري الدائم بكل ما فيه مصلحة لبنان وشعبه.

جاء ذلك خلال استقبال الرئيس السيسي أمس الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي بطريرك أنطاكيا وسائر المشرق للموارنة، بحضور السفير علي الحلبي سفير الجمهورية اللبنانية بالقاهرة.

من جهته، أعرب الراعي عن تشرفه بلقاء الرئيس، مؤكدا حرص لبنان على تعزيز العلاقات التاريخية الوطيدة التي تربط الدولتين الشقيقتين، والتي تقوم على أسس من التضامن والأخوة.

وأعرب عن تقدير بلاده للجهد المصري في دعم لبنان بكل المجالات، وكذلك كركيزة محورية وضامن أساسي لحفظ الاستقرار بها والمنطقة العربية ككل.

كما أكد البطريرك الماروني الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي أن الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي «يحب لبنان واللبنانيين وقد شكرته على الجسر الجوي الذي أنشأه بعد انفجار المرفأ مما يعبر عن محبته وعلى فتح أبواب مصر للبنانيين وعلى مواقفه الداعمة دائما للبنان وعلى الوساطة التي يقوم بها مع بلدان الخليج».

وقال الراعي في حديث لقناة «ام.تي.في» من القاهرة «تطرقنا إلى قضايا لبنان الداخلية، وعبر الرئيس السيسي عن أسفه للحالة التي وصل إليها لبنان. وقلت له إن لبنان مريض ونحن بحاجة إلى علاج مرضه وهو عدم تطبيق اتفاق الطائف والحل هو إعلان الحياد»، مضيفا «نأسف لأن لبنان أصبح منعزلا عن العالم والرئيس المصري مستعد لدعم القضية اللبنانية وقد أكد هذا الأمر وقلت له إن الحلول ليست في يد اللبنانيين وحدهم لتطبيقها إنما هناك دور للعرب والمجتمع الدولي».

وعن الانتخابات النيابية المقبلة، أكد الراعي للسيسي «أنها يجب أن تحصل ونحن يعنينا ذلك كي نحافظ على الاستحقاقات الدستورية وعلى الناخبين أن يشاركوا بكثافة وأن يحسنوا الاختيار وبيدهم استعادة الثقة»، وتوجه الراعي إلى اللبنانيين بالقول «شاركوا بكثافة في الانتخابات ولا يمكن الاختيار بين الذهاب أو عدمه، فهذا واجب عليكم وانتخبوا من تعتقدون أنهم يلبون طموحاتكم ولا تتخلوا عن دور المساءلة والمحاسبة».

طيب!!!

بقلم: حسام فتحي
h.fathy@alanba.com.kw
@hossamfathy66

سر سيدة القمح (2)

.. بعد أن لفتت العالمة المصرية العائدة من فرنسا الأنظار بوصول فرق البحث العلمي التي تشرف عليها إلى جينات قمح جديدة مستنبتة من القمح الذي كان يزرعه الفراعنة، ووصلت حبات القمح في السنبلة الواحدة إلى 180 حبة بدلاً من 60 حبة قمح، بدأت الإشادات العالمية والإقليمية واهتمامات «أجهزة عديدة» بالإنجاز الكبير للبروفيسورة زينب الديب الحاصلة على شهادتي دكتوراة من السوربون والتي كانت تجربتها تجد صدى كبيراً لدى الفلاحين أنفسهم الذين لمسوا الفارق الكبير في الإنتاج، وبدأت توثق تجربتها بشرائط فيديو تحمل إشادات المتخصصين والمسؤولين كالدكتور عبدالسلام جمعة (أبوالقمح) رئيس مركز بحوث القمح، ود.عنايات غانم رئيس قسم القمح بالمركز، وحتى د.أحمد الجويلي أستاذ الاقتصاد الزراعي والوزير والمحافظ بحكومة مبارك وقتها.. وغيرهم من ممثلي اليونسكو، والاتحاد الأوروبي، ومحافظي الإسماعيلية وشمال سيناء وأسيوط وأسوان.

وفي بدايات التسعينيات ترأست البروفيسورة زينب الديب «المشروع الاسترشادي الإنمائي لتطوير البيئة الإنسانية بالصحراء المصرية»، وفي العام 1992 تحديداً أصدر نائب رئيس الوزراء القرار رقم 1121 لسنة 1992 باللائحة المالية والإدارية للمشروع، وحدد القرار اختصاصات مديرة المشروع د.زينب الديب بأنها تقتصر على الناحيتين العلمية والإعلامية دون المالية مع كتاب موقع من سيادته يهنئ ويشيد بالدور الكبير للمشروع في مجال إكثار القمح بمحافظة أسيوط التي كانت إحدى 24 محطة تجريبية يتم فيها تطبيق برنامج إكثار القمح المصري.

وترأست البروفيسورة زينب الديب فريق عمل من كبار علماء الجيولوجيا ومركز بحوث الصحراء ومركز بحوث القمح وضمت إلى الفريق علماء في كل المجالات المتعلقة بخطة تنمية شاملة بالريف والصحراء ضمن مشروعها القومي، وتم إدراجه في الخطة الخمسية رسمياً حاملاً كود رقم «306800»، على أن يتواصل على مدى خطتين خمسيتين، بحيث تحقق مصر الاكتفاء الذاتي من القمح عام 2000، وقدمت العالمة المصرية مشروعاً إرشادياً قومياً متكاملاً يضم تطوير استنبات القمح، وتطوير الريف وتعمير الصحراء ويستلهم التجربة المصرية الحضارية منذ عصورها الأولى وحتى آخر ما وصل إليه العلم في العالم، ووزعت تقاوى القمح الجديدة التي تصل إنتاجية الفدان فيها إلى 35 إردباً بدلاً من 10 أرادب، واستلهمت نظريات مهندس عمارة الفقراء المرحوم حسن فتحي في بناء وحدات سكنية إنسانية للشباب بجانب الأراضي الجديدة تستخدم الخامات والطفلة الطينية بتكلفة لم تتعد الـ 8 آلاف جنيه للوحدة السكنية كاملة، ونفذت ووثقت التجربة كلها في 24 محطة.

وهنا، كان لا بد أن يتصدى كبار اللصوص والخونة وعملاء الخارج والمنتفعون من استيراد القمح لنجاح التجربة بشتى الطرق، فبدأت الحرب التي انتهت بالكارثة كما ورد في تحقيقات النائب العام.

ولهذا الحديث بقية.. إن كان في العمر بقية.

وحفظ الله مصر وأهلها من كل سوء.

أنباء لبنانية

قد يتحول إلى ذريعة لتأجيل الانتخابات.. وتركيب اللوائح الانتخابية تعوقها التعقيدات

إضراب للمصارف اليوم وغداً.. وسلامة يهدد بكشف المستور

ازدحام على إحدى محطات المحروقات تزامناً مع إضراب جمعية المصارف (محمود الطويل)

بيروت ـ عمر حبنجر

الأزمة القضائية ـ المصرفية مستمرة، والدخول الحكومي على الخط، من خلال الجلسة الاستثنائية لمجلس الوزراء، بدلا من ان تكحل عيون الأزمة أعمتها، فلا القضاء تجنب الملامة بغيابه عن الجلسة عملا بمبدأ «فصل السلطات» ولا المصارف وجدت في مقررات مجلس الوزراء الاستثنائي، ما يوجب عليها تعليق الإضراب التحذيري الذي قررته اليوم وغدا، مع ما قد يتسبب به من إضرار بالصالح العام. ولا شك أن ما صدر عن رئيس الحكومة نجيب ميقاتي عبر هواء إحدى محطات التلفزة، ما كان يجب أن يكون، مهما بلغت درجة الانفعال، لكن المصادر المتابعة لاحظت ان القضاة الذين امتنعوا عن المشاركة بجلسة مجلس الوزراء، كانوا قبل بضعة أيام في القصر الجمهوري، ولم يتذرعوا أبدا بمبدأ الفصل بين السلطات «المنصوص عليه في الفقرة (هـ) من الباب الأول في الدستور والتي تضيف الى مبدأ الفصل «توازن هذه السلطات وتعاونها».

ومنعا للمزيد من الإحراج شكلت لجنة برئاسة وزير العدل، القاضي السابق في مجلس شورى الدولة هنري خوري، لبحث مآل القضايا المساقة ضد المصارف ومهربي أموال اللبنانيين إلى الخارج، لكن الانطباع العام ان من «جرب المجرب يكون عقله مخرب»، وبحسب قناة «ام تي في» أن رأس هرم الفساد المالي يتجسد بالسلطة السياسية القائمة، فهي المسؤولة الأساسية عن تدهور الأوضاع و«شطف الدرج يكون من فوق لا من تحت»، فهل تستطيع القاضية غادة عون استدعاء الرؤساء والوزراء والنواب للتحقيق وبينهم من ترشحوا للانتخابات؟ التحدي ليس هنا فحسب، بل في استدعاء حاكم مصرف لبنان رياض سلامة إلى مكتب النائبة العامة لجبل لبنان القاضية غادة عون اليوم.

ونقل موقع «ليبانون فايلز» إن الحاكم سلامة هدد «بكشف كل شيء» في حال عدم الإفراج عن شقيقه رجا.

وسبق لجمعية المصارف ان هددت بالإقفال التام حال توقيف حاكم مصرف لبنان، لكن ان يقال في مجلس الوزراء ويعين فمسألة فيها نظر! وقد أعلنت نقابات الموظفين في مصارف لبنان تضامنها مع أصحاب المصارف في إضرابهم التحذيري اليوم وغدا، على قاعدة: «لا قطاع مصرفيا من دون مصارف، مودعين ومستخدمين»، لكن رابطة المودعين والمحامين، تقدمت بعريضة إلى قاضي الأمور المستعجلة تطالب بإلزام جمعية المصارف بفتح أبوابها أمام المودعين.

المجلس السياسي للتيار الحر اعتبر أن الحكومة اللبنانية مسؤولة عن الفوضى المالية، بسبب التباطؤ في إقرار خطة التعافي المالي، رافضا كل محاولة للضغط على القضاء لكف يده عن الملفات المالية والمصرفية من خلال اي إجراء تعسفي يتم اتخاذه من خارج الأصول.. واعتبر التيار ان كل كلام عن مقايضات وافتعال أحداث لتأجيل الانتخابات مرفوض جملة وتفصيلا.

ويذكر ان القانون 44 الانتخابي يلزم المرشحين للانتخابات بدفع رسوم التسجيل وكافة الإجراءات المتصلة بالانتخابات بموجب شيك مصرفي، وفي حال إضراب المصارف ستكون هناك فوضى قد تتطور لتصبح ذريعة لتأجيل الانتخابات تحت ضغوط المتضررين من إجرائها.

وتواصلت امس عمليات إطلاق الماكينات الانتخابية، وقال الصناعي نعمة افرام، المرشح عن دائرة كسروان وجبيل لأعضاء ماكينته الانتخابية: أعلم ما تضحون به كي نبقى في لبنان، وللمسافرين اقول الأمانة بخير.

وأضاف: كيف يمكن لمن سبب كل هذا القهر والذل والجوع ان يأتي بالحل؟ وقال: عنوان مشروعنا استعادة أموال المودعين، والتعافي الاقتصادي، وليس فخامة الرئيس بل فخامة الوطن. من كسروان إلى كل لبنان نريد قادة لديهم مناعة ضد الفساد وحصانة تجاه حب الذات.

وعلى صعيد تركيب اللوائح، فمازالت الأمور متعثرة في بيروت، الأولى، حيث تشن بعض وسائل التواصل حملة شعواء على رئيس «القوات اللبنانية» سمير جعجع بسبب ضم جهاد بقرادوني الى لائحة «القوات».

وفي الشوف حيث تحالف «القوات» مع الحزب التقدمي الاشتراكي، تتحفظ «القوات» على ضم د.حبوبة عون إلى اللائحة المشتركة عن دائرة الشوف عاليه، في حين يعارض النائب محمد القرعاوي ضم مرشح للقوات إلى لائحة التحالف مع الحزب التقدمي الاشتراكي في دائرة البقاع الغربي بتأثير من «تيار المستقبل».

من جهته، رئيس «القوات» سمير جعجع، اعتبر امس ان انتخابات 2022 ليست مجرد انتخابات عادية بل معركة مواجهة مفصلية لأن بلدنا تحت الأرض!

أما ميتروبوليت بيروت للروم الأرثوذوكس المطران الياس عودة فقد اعتبر في عظة الأحد امس ان البلد يحتاج إلى قضاء مستقل ويعمل بعيدا عن السياسة بتجرد. إلى ذلك، جرت انتخابات مجلس إدارة «الرابطة المارونية» في لبنان، امس الأول، بالتنافس بين 3 لوائح برئاسة السفير المتقاعد خليل كرم، ولائحة المحامي بول كنعان ولائحة غسان خوري، وقد فاز برئاسة الرابطة السفير خليل كرم.

حزب الله غير منزعج من زعزعة النظام المصرفي

«السياسي» نوفل ضو لـ «الأنباء»: ملاحقة المصارف عملية ممنهجة لضرب ركائز البلد

بيروت ـ زينة طبّارة

نوفل ضو

رأى منسق التجمع من أجل السيادة المحلل السياسي نوفل ضو، أن المعركة بين مدعي عام جبل لبنان القاضية غادة عون ومن خلفها الفريق العوني من جهة، وبين حاكم مصرف لبنان رياض سلامة والمصارف من جهة ثانية، ستصل في أفضل الأحوال، أولا الى تدمير القطاع المصرفي برمته، وثانيا الى تقويض الجسم القضائي، وبالتالي الى خراب لبنان بشكل نهائي وسقوط كامل الهيكل، علما انه وفي خط مواز، من غير المستبعد ان يكون توقيف شقيق الحاكم رجا سلامة، وسيلة جديدة من وسائل التيار العوني لتعطيل الانتخابات النيابية.

ولفت ضو في تصريح لـ «الأنباء» الى أن ملاحقة القطاع المصرفي، عملية ممنهجة لضرب ما تبقى من ركائز الدولة، فبعد ان تمكن فريق «الممانعة» من تغيير وجه لبنان سياسيا، يتعمد اليوم تغيير وجه لبنان الاقتصادي، اذ ان الطريقة التي تم فيها إفقار اللبنانيين، لا تخفي مهمة قوى «الممانعة» في تحويل اقتصاد لبنان، الى اقتصاد قائم فقط على المساعدات والإغاثة، بدليل ان فرنسا ودول الخليج العربي، يبحثون كتدبير أولي في ظل تغييب حزب الله لدور الدولة والقضاء والمؤسسات الدستورية، عن سبل إغاثة الشعب اللبناني، وليس إعادة بناء الاقتصاد على أسس علمية صحيحة ومتينة.

وردا على سؤال، لفت ضو إلى أن حزب الله غير منزعج من زعزعة النظام المصرفي في لبنان، لا بل انه المستفيد الأول من المعركة بين القاضية عون والحاكم رياض سلامة، وذلك لاعتبار الحزب، ان أهم ما قد ينتج عن هذه المعركة، هو زعزعة ركائز النظام المصرفي وضرب أسسه، وبالتالي تحويل اقتصاد لبنان الى اقتصاد نقدي غير خاضع للرقابة، بما يسهل عليه تمرير عملياته المالية من خارج المصارف، وبالتالي تكبير حجمه وحضوره في اللعبة الاقتصادية في لبنان.

وفي سياق متصل، اعتبر ضو انه عندما يتحرك القضاء في أي دولة طبيعية في العالم، يكون تحركه المؤشر على انتظام الدولة وعلى حماية القانون لها وللمواطنين، وذلك على عكس الدولة اللبنانية حيث علامات استفهام كبيرة ترسم حول توقيت وأسباب تحرك قضائها، الى حد أن اللبنانيين وغير اللبنانيين اصبحوا مقتنعين بأن الملاحقات في لبنان تجري بخلفيات سياسية وانتقامية، ومن منطلق تصفية الحسابات، مشيرا إلى انه وبغض النظر عن المعطيات والحيثيات، فإن الأمن في لبنان مدعى عليه (غامزا من قناة الادعاء على اللواء عماد عثمان)، والقضاء مدعى عليه (نظرا لدعاوى رد القاضي طارق البيطار في قضية انفجار مرفأ بيروت)، والقطاع المصرفي مدعى عليه (ملاحقة الحاكم وعدد من المصارف)، وأهالي شهداء المرفأ مدعى عليهم (وليام نون وبيتر بوصعب الى التحقيق)، وحتى الثورة والناشطين مدعى عليها مع وقف التنفيذ. فيما المرتكبون المطلوبون بمذكرات توقيف، خارج الملاحقات، انه عهد الفوضى والفشل وتفكك الدولة.

عون: لبنان متعلق بقيم الفرانكوفونية التي تتعرض لأشد الضربات في العالم

بيروت: شدد الرئيس اللبناني العماد ميشال عون على التزام لبنان وتعلقه باللغة الفرنسية وبالقيم التي تحملها الفرانكوفونية: احترام حقوق الإنسان والتعددية الثقافية واللغوية، وحرية التعبير، وتدعيم الديموقراطية. وأكد أن هذه القيم تتعرض إلى أشد الضربات، في أكثر من منطقة بالعالم، وان لبنان يحتفظ بأمل الرجوع إليها، لأنها تبقى السبيل الوحيد إلى الحوار الذي يضمن السلام وتوجه الإنسانية إلى عالم أفضل، ولن تثنيه الأزمات غير المسبوقة التي تهزه حاليا عن تأدية دوره في الحفاظ على اللغة الفرنسية.

مواقف الرئيس عون جاءت في كلمة له لمناسبة اليوم العالمي للفرانكوفونية الذي يصادف 20 الجاري، والذي تحتفل فيه هذه المنظمة بإنشائها في مثل هذا التاريخ من العام 1970.

وقال عون: «أوجه في هذا اليوم الواقع فيه عيد الفرانكوفونية، أصدق تمنياتي إلى الناطقين باللغة الفرنسية في لبنان والعالم بأسره. ويطيب لي أن أذكر، في هذه المناسبة، بتعلق لبنان باللغة الفرنسية وبالقيم التي تحملها: احترام حقوق الإنسان والتعددية الثقافية واللغوية، وحرية التعبير، وتدعيم الديموقراطية.

وأضاف: تتعرض هذه القيم، في الوقت الحاضر، إلى أشد الضربات، في أكثر من منطقة في العالم. أما لبنان، فيحتفظ بأمل الرجوع إليها، لأنها تبقى السبيل الوحيد إلى الحوار الذي يضمن السلام وتوجه الإنسانية إلى عالم أفضل.

وتابع: يجدد لبنان التزامه بالعمل ضمن المؤسسات الفرانكوفونية، وبمتابعة تأدية دوره التاريخي في المحافظة على اللغة الفرنسية، وهي مكون أساسي من مكونات هويته الثقافية، وفي تنميتها، على المستويات الوطنية، والإقليمية والدولية. ولن تثنيه الأزمات غير المسبوقة التي تهزه حاليا عن تأدية دوره هذا. وما الافتتاح الوشيك في بيروت لمثلية المنظمة الدولية الفرانكوفونية للشرق الأوسط في المكاتب التي وضعتها السلطات اللبنانية بتصرف المنظمة، إلا دليل على هذا الالتزام المستمر بالمشاريع المختلفة التي يتم تنفيذها في جميع أنحاء العالم الفرانكوفوني.